

Distr.: General
23 December 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء فترة رئاسة أوغندا
في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير تحت مسؤوليتي،
بعد إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روهاناكا روغوندا
السفير والممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أوغندا (تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠١٠)

مقدمة

خلال فترة رئاسة أوغندا للمجلس، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عقد مجلس الأمن ٢٠ جلسة رسمية، ضمت ١٨ جلسة علنية، منها أربع جلسات دارت فيها مناقشات مفتوحة. وعقد المجلس أيضا جلستين خاصتين و ٨ مشاورات مغلقة. وقام أعضاء المجلس ببعثة إلى أوغندا والسودان في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. واتخذ المجلس خمسة قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية. وتلا رئيس المجلس أيضا أربعة بيانات صحفية، وأدى بملاحظات شفوية للصحافة في مناسبتين.

أفريقيا

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، يوسف محمود، الذي قدم تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2010/529). وأثنى على أعمال اللجنة المشتركة لرصد الحدود بين تشاد والسودان، التي أسهمت، في جملة أمور، في تهدئة الحالة الأمنية على منطقة الحدود المشتركة، وزيادة عدد المشردين داخليا للعائدين إلى أوطانهم. بيد أنه لاحظ أن الحالة الأمنية لا تزال تبعث على القلق. كما تحدث أمام المجلس وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والشؤون الفرانكوفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الجنرال أنطوان غامبي، والممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة، أحمد علامي.

وفي المشاورات التي تلت ذلك، أحاط أعضاء مجلس الأمن علماً بتحسّن الحالة الأمنية في شرقي تشاد، وبالوضع المتقلب السائد في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ضوء الانسحاب الوشيك لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والقدرة المحدودة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أشار أعضاء المجلس إلى ضرورة مساعدة هذه الحكومة على نشر قوات إضافية. ورحب أعضاء مجلس الأمن بعودة المشردين داخليا وأكد على

ضرورة ضمان العودة الطوعية. ورحبوا بتحسين العلاقات بين تشاد والسودان باعتبار ذلك أمرا حاسما من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس حوارا تفاعليا رسميا مع الممثل الخاص لرئيس تشاد لدى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أحاط فيه المجلس علما بأخر التطورات بشأن خطة استدامة المفزة الأمنية المتكاملة التي تحدد الاحتياجات المالية وغيرها من الاحتياجات اللازمة لتحسين قدرة الحكومة على دعم المفزة بعد مغادرة البعثة.

كوت ديفوار

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وأثناء مشاورات أجراها المجلس، استمع المجلس إلى إحاطة من السفارة ماريا لويزا فيوتشي بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وأبرزت النتائج الرئيسية في تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٩٣ (٢٠٠٩)، والأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة منذ أن قدمت إحاطتها الأخيرة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار ١٩٤٦ (٢٠١٠)، الذي قام بموجبه، في جملة أمور، بتمديد العمل بالتدابير المالية والتدابير المتعلقة بالسفر المفروضة بموجب الفقرات ٧ إلى ١٢ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، والتدابير التي تحظر استيراد أي دولة للماش الحام بجميع أنواعه من كوت ديفوار والمفروضة بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥). وقرر المجلس أن يستعرض التدابير التي مدد العمل بها في ضوء التقدم المحرز في العملية الانتخابية وفي تنفيذ الخطوات الرئيسية في عملية السلام، على النحو المشار إليه في القرار ١٩٣٣ (٢٠١٠)، في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد إجراء انتخابات رئاسية مفتوحة حرة نزيهة تتسم بالشفافية. وقرر المجلس أيضا تمديد ولاية فريق الخبراء المينة في الفقرة ٧ من القرار ١٧٢٧ (٢٠٠٦) حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

وفي وقت لاحق، أدلى رئيس المجلس بملاحظات شفوية للصحافة أشار فيها إلى أولوية إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في أوضاع تتسم بالحرية والسلام والشفافية كعنصر حاسم من عناصر العملية السلمية في كوت ديفوار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وفي جلسة مفتوحة للمجلس، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، مارغوت وستروم، حول الزيارة التي قامت بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغت المجلس بأنه

ينبغي انتهاز فرصة القبض على بعض مرتكبي عمليات الاغتصاب الجماعية التي وقعت مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان محاسبة جميع مرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي. ثم عقد المجلس مشاورات غير رسمية أعاد فيه تأكيد دعمه لولاية الممثلة الخاصة.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وفي جلسة مفتوحة للمجلس، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، روجر ميس، بشأن تقرير الأمين العام عن البعثة (S/2010/512). وقال إن الهجمات الشنيعة التي وقعت في أواخر تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس في شمال كيفو تبرز أهمية حماية المدنيين، ونتيجة لذلك تم الاضطلاع بعملية استعراض داخلية شاملة للبرامج فيما يتصل بأنشطة الحماية التي تقوم بها البعثة. وذكر أنه في ضوء تصاعد العنف، اتخذت البعثة وضعا عسكريا أكثر بروزا ونشاطا، لكنه حذر مع ذلك من أن العمليات العسكرية القصيرة الأجل ليست كافية وحدها لضمان الأمن في البلد في الأجل الطويل.

وبعد ذلك، عقد المجلس مشاورات غير رسمية تبادل فيها الأعضاء الآراء حول الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقب الجلسة، أدلى الرئيس بملاحظات للصحافة أشار فيها إلى أنه على الرغم من أن معظم البلد يتمتع بالاستقرار النسبي، لا يزال هناك قلق بالغ إزاء التحديات الأمنية شرقي البلد. وكرر التأكيد على ضرورة أن تواصل السلطات الكونغولية مكافحة الإفلات من العقاب، وبخاصة ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي. وأثنى المجلس على دول المنطقة لزيادة تعاونها ولما تبذله من جهود مشتركة للتصدي للتهديدات الخطيرة التي يمثلها جيش الرب للمقاومة.

الصومال

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام بشأن الحالة في الصومال. وأعرب الأمين العام عن القلق إزاء الحالة الأمنية الهشة في البلد، وإن أبدى تفاؤلا إزاء التطورات السياسية والأمنية الأخيرة، بما في ذلك ترشيح رئيس وزراء جديد معين. ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ قرارات جريئة وشجاعة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأثنى الأمين العام على الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لما اضطلعوا به من جهود في مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السفير رمتان لعمامرة، وإلى بيان أدلى به وزير الخارجية في الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، يوسف حسن إبراهيم.

وأوجز السيد لعمامرة توصيات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن كيفية معالجة التحديات التي تواجه الصومال في ثلاثة مستويات من العمل: من جانب الصوماليين، ومن جانب الاتحاد الأفريقي، ومن جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. وطلب إلى المجلس الموافقة على توصيات الاتحاد الأفريقي المقدمة إلى الأمم المتحدة والتي تشمل، في جملة أمور، مجموعة تدابير الدعم الجديدة القوية والمعززة والمأذون بها حديثاً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفرض منطقة لحظر الطيران وحصار بحري، وإعادة تأكيد الأمم المتحدة لالتزامها بنشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال. وفي البيان الذي أدلى به وزير الخارجية، السيد إبراهيم، أيد موقف مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وأعرب عن تصميم الحكومة الاتحادية الانتقالية على معالجة الخلافات الداخلية.

وفي الجلسة الخاصة التي عقدها المجلس فيما بعد، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال وإزاء تدهور الحالة الإنسانية هناك. وأعادوا تأكيد دعمهم لعملية جيبوتي للسلام، وللحكومة الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وشددوا على أهمية توفير موارد يمكن التنبؤ بها ويعتمد عليها وتقدم في الوقت المناسب للبعثة، ودعمهم للحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة، وبخاصة قطاع الأمن.

وناشدوا قيادة الصومال تعزيز الوثام داخل صفوف المؤسسات الاتحادية الانتقالية وفيما بينها، والإسراع بإقرار ترشيح رئيس الوزراء المعين حتى يتسنى إنجاز المهام المتبقية في ظل الفترة الانتقالية، بما في ذلك العملية المؤسسية والمصالحة.

ورحب أعضاء المجلس أيضاً بتعيين الرئيس السابق جيري راولنغز بوصفه الممثل السامي الجديد للاتحاد الأفريقي في الصومال، وأحاط علماً بالقرارات التي اتخذها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كمبالا، المعقود في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، وتوصيات الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وصدر بيان صحفي (SC/10065) في نهاية الجلسة.

السودان

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار ١٩٤٥ (٢٠١٠)، الذي قام فيه بجملة أمور منها أنه مدد حتى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ولاية فريق الخبراء، الذي عُيّن في الأصل عملاً بأحكام القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) ومُدّدت ولايته سابقاً بموجب أحكام القرارات ١٦٥١ (٢٠٠٥)، و ١٦٦٥ (٢٠٠٦)، و ١٧١٣ (٢٠٠٦)، و ١٧٧٩ (٢٠٠٧)، و ١٨٤١ (٢٠٠٨)، و ١٨٩١ (٢٠٠٩). وأكد المجلس من جديد ولاية اللجنة

المتتمثلة في تشجيع الحوار مع الدول الأعضاء المهتمة، وبخاصة دول المنطقة، وذلك بطرق من بينها دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع مع اللجنة لمناقشة مسألة تنفيذ التدابير، وشجع اللجنة كذلك على الاستمرار في حوارها مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ألان لوروا، بشأن الحالة في السودان والأعمال التي تقوم بها كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وأبلغ المجلس بما أحرز من تقدم بشأن الاستفتاء المقبل في جنوب السودان، بما في ذلك قيام المفوضية المعنية بالاستفتاء في جنوب السودان بإصدار الجدول الزمني لعملية الاستفتاء. ولاحظ أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه، وأعرب عن القلق إزاء انعدام إحراز تقدم بشأن المسائل الأخرى المتصلة بالاستفتاء، بما في ذلك استفتاء أبيي. وفيما يتعلق بدارفور، لاحظ حدوث تحسن في الحالة الأمنية العامة، لكنه لا تزال هناك شواغل تتعلق بالعنف في مخيمات المشردين داخليا، وبالتقييدات المفروضة على تنقل أفراد حفظ السلام، والأنشطة الإجرامية، بما في ذلك حوادث الاختطاف. وتحدث أيضا أمام المجلس الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، السفير علي عثمان.

وأجرى أعضاء مجلس الأمن مشاورات حثوا فيها الأطراف في اتفاق السلام الشامل على الوفاء بالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في ٢٤ أيلول/سبتمبر وأمام المجلس أثناء الزيارة التي قام بها وفده إلى السودان، وهي بالتحديد: التنفيذ التام وفي الموعد المحدد لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إجراء استفتاء سلمي حر وذي مصداقية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتعهد المجلس أيضا بمتابعة الحالة في دارفور متابعة دقيقة، معتمدا على الزيارة التي قام بها إليها في ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وأدى رئيس المجلس فيما بعد بملاحظات شفوية إلى الصحافة قال فيها إن المجلس يحث الأطراف في اتفاق السلام الشامل على الوفاء بالتزاماتها بتنفيذه بالكامل وفي الموعد المحدد، بما في ذلك إجراء استفتاء حر وسلمي وذي مصداقية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن تقديم الدعم إلى عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة، تحت رئاسة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير شؤون جماعة شرق أفريقيا في أوغندا، إيريا كاتيغايا.

ولاحظ النائب الأول لرئيس الوزراء في ملاحظاته الافتتاحية أن حفظ السلام بات بصورة متزايدة مسؤولية مشتركة تضطلع فيها الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع الدولي بصورة أوسع نطاقاً، بأدوار حاسمة. ورحب بالتقدم المحرز صوب تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأوضح أن الاتحاد الأفريقي، إدراكاً منه لما لتفشي النزاعات من أثر ضار، من حيث تأخير التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والتسبب في تعريض السكان لمعاناة لم يسبق لها مثيل، أبدى تصميمها والتزاماً بمنع النزاعات في القارة والتوسط بشأنها وحلها. بيد أنه ذكر أن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لكي ينشر بصورة فعالة عمليات لحفظ السلام لا تزال تواجه العراقيل نتيجة لعدم توافر التمويل بصورة مستمرة ومرنة ويمكن التنبؤ بها. ولاحظ أن الدعم الذي يجري توفيره عن طريق التبرعات، وإن كان يستحق التقدير، لا يمكن التنبؤ به وليست له صفة الدوام. وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة بشأن الطرق العملية لتفعيل هذا الدعم على نحو ما أوصى به منذ عامين الفريق المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي برئاسة رئيس الوزراء السابق رومانو برودي.

وعرض الأمين العام تقريره بشأن دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة (A/65/510-S/2010/514). وقال إنه لا غنى عن الأعمال التي تقوم بها المنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وقد قام الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية التابعة له بجهود هائلة لمنع النزاعات في القارة والتوسط بشأنها وحلها، بما يشكله ذلك من ثمن باهظ على موظفيهم. ووجه الشكر إلى الاتحاد الأفريقي على التزامه بالسلام والأمن وعلى تعاونه الوثيق مع الأمم المتحدة، لكنه لاحظ أن العلاقة بينهما لم تحقق بعد كامل إمكاناتها.

وقال الأمين العام إنه فضلاً عن أهمية بناء قدرة الاتحاد الأفريقي، لا بد من إيجاد حلول لتوفير موارد يمكن التنبؤ بها وتنسم بالاستدامة والمرونة لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. وقال إن عمليات حفظ السلام التي تقودها أفريقيا يجب أن تحصل على نفس الدعم الذي تحصل عليه عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك رد التكاليف. وأضاف قائلاً إن أفراد حفظ السلام التابعين للاتحاد الأفريقي يجب أن يتمتعوا بنفس المعايير المهنية التي يتمتع بها أفراد الأمم المتحدة، وتعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحديد مبادئ توجيهية في هذا الصدد وتعزيز القدرة على حماية المدنيين.

ورحب مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، رمتان لعمامرة، بالتقدم المحرز في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وسلط الضوء على علاقة العمل الوثيقة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، وعلى الإعلان في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عن إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمعنية بالسلام والأمن، وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، في تموز/يوليه، وعقد معتكف في القاهرة، في شهر آب/أغسطس، في إطار سنة السلام والأمن في أفريقيا، ضمَّ كبار المسؤولين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأعطى قوة دفع للمزيد من التنسيق الفعال.

وأشار المفوض إلى أنه تم إحراز بعض التقدم صوب تنفيذ عدد من توصيات الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة برئاسة رئيس الوزراء السابق برودي. وأشار إلى أن مجموعة عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الممولة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة تمثل عاملاً رئيسياً في عمليات البعثة، لكنه دعا إلى إحراز المزيد من التقدم صوب إيجاد حلول دائمة لتوفير التمويل لعمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها. وأعرب المفوض عن عزم الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بدوره بالكامل وفقاً لأحكام الفصل الثامن من الميثاق من خلال تعزيز قدراته والإسراع بالتفعيل الكامل لهياكل السلام والأمن في أفريقيا، وجعل منع نشوب النزاعات محور أعماله.

واستمع المجلس أيضاً إلى بيانات أدلى بها أعضاء المجلس، بما في ذلك البيانات التي أدلى بها وزير خارجية نيجيريا، أودين أجوموغويا، وممثلو ثمان من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي.

واعتمد المجلس بياناً رئاسياً مؤرخاً ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2010/21) أحاط فيه علماء، في جملة أمور، بما لاحظته الأمين العام في تقريره من أن الاتحاد الأفريقي يتخذ تدابير حاسمة لتعزيز قدرته المؤسسية للاضطلاع بعمليات حفظ السلام بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الرئيسيين، لكن مسألة كفاءة تمويل قابل للتنبؤ ومستدام ومرن لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً. وأعرب المجلس عن تصميمه على مواصلة العمل، وفقاً لمسؤولياته بموجب الميثاق، من أجل إيجاد حل لهذه التحديات التمويلية يتيح درجة أكبر من الاستفادة ومن قابلية التنبؤ.

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس إلى إحاطة من رؤساء بعثة المجلس إلى كل من السودان وأوغندا في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقال الممثل الدائم لأوغندا، السفير روهانكا روهوندا، بصفتها الوطنية وكرئيس لجزء البعثة المتعلق بأوغندا يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، إنه خلال زيارة البعثة إلى مركز الخدمات الإقليمي

في عنتيبي، قام أعضاء المجلس بجولة في المركز، مصحوبة بمرشدين، حيث تم تعريفهم بالعمليات التي يقوم بها المركز. وأبلغ المجلس بأنه منذ إنشاء المركز في عام ٢٠٠٣، ازدادت بصورة مطردة الخدمات التي يقدمها إلى بعثات الأمم المتحدة، وأنه بالإضافة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقوم المركز بتوفير الدعم لكل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، فضلا عن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأبلغ أعضاء المجلس كذلك بأن الغرض من المركز هو تقديم الخدمات في وقت أسرع دعما للبعثات، وتحسين نوعية الخدمات، وزيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

وقال السفير روغاندا إن أعضاء المجلس عقدوا اجتماعا مع الرئيس يويري موسيفيني رئيس الجمهورية كرروا فيه التأكيد على دعم مجلس الأمن لتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة، كما أكدوا على دعم العمل ضد الجماعات المسلحة في المنطقة، وخاصة جيش الرب للمقاومة، وكرروا الإعراب عن تأييد مجلس الأمن لعملية السلام في جيبوتي ودعمهم لجهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال. وشدد الرئيس موسيفيني على أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وأكد أهمية التنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إجراء استفتاء حر ويتسم بالشفافية وفي الموعد المناسب في جنوب السودان. وأعرب أيضا عن ثقته في إمكانية تحقيق الاستقرار في الصومال إذا دعم المجتمع الدولي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالموارد المطلوبة.

وقالت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، السفيرة سوزان رايس، التي شاركت في رئاسة الجزء المتعلق بالسودان في بعثة المجلس، يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر، إن الغرض من البعثة هو التأكيد على وحدة صف المجلس في رغبته في أن يتم إجراء الاستفتاء على تقرير المصير وفقا لاتفاق السلام الشامل. وقالت إن المجلس أكد على ضرورة إجراء الاستفتاء في موعده وأن يتسم بالمصادقية وأن تقبل نتائجه. وسعى المجلس أيضا إلى تقييم حالة التحضير للاستفتاء، وأداء بعثة الأمم المتحدة في الصومال في تقديم المساعدة في تنفيذ الاتفاق. وأكد المجلس أنه يتوقع أن تتاح لبعثة الأمم المتحدة في السودان فرص الوصول دون عائق، وأكد على أهمية معالجة التحديات الإنسانية والإنمائية التي تواجه جنوب السودان، بصرف النظر عن نتائج الاستفتاء. وقالت إن أعضاء المجلس عقدوا اجتماعا مع النائب الأول لرئيس السودان ورئيس حكومة جنوب السودان، سلفا كبير، في جوبا، الذي أبلغهم بأن التوقعات عالية في الجنوب، وبأن الشعب يركز على الاستفتاء. وأضافت أنه أعرب أيضا عن شواغله إزاء مسألة رسم الحدود التي لم يتم الانتهاء منها، وإزاء التأخير

في الإعداد للاستفتاء في أبيي، علاوة على بقاء التقدم المحرز في المفاوضات بشأن مسائل ما بعد الاستفتاء.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، زارت البعثة مركز تدريب الشرطة بالرجاف، حيث تقوم حكومة جنوب السودان بتدريب قوات الشرطة المدنية.

وتكلم الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السفير مارك لايل غرانت، الذي شارك في رئاسة الجزء المتعلق بالسودان، يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، فقال إن البعثة التقت في الفاشر الممثل الخاص المشترك إبراهيم غمباري وكبار المسؤولين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والذين أحاطوا البعثة علما بالحالة الأمنية الراهنة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة بجولة في المعسكر الكبير للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعقدت اجتماعات مع أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة ومثلي المنظمات غير الحكومية.

وقال إن البعثة عقدت أيضا اجتماعا مع والي شمال دارفور، وأعربت عن بالغ القلق إزاء الزيادة المفاجئة في موجة العنف في دارفور، وفي عدد الخسائر في الأرواح من المدنيين، وإزاء استمرار القيود المفروضة على وصول المعونة الإنسانية. وكررت البعثة مناشدة المجلس الحكومة وجميع الأطراف بالتعاون التام مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وأعربت عن تأييدها لعملية السلام بقيادة مشتركة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولعمل كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، وحثت جميع الجماعات المتمردة على أن تنضم إلى عملية الدوحة للسلام دون شروط مسبقة، أو مزيد من التأخير. وشدد أعضاء المجلس أيضا على العمل على مكافحة الإفلات من العقاب. وزارت البعثة أيضا مخيم أبو شوك للمشردين داخليا.

وقال السفير غرانت إن البعثة اجتمعت في الخرطوم مع نائب رئيس السودان على عثمان طه، ووزير الخارجية على كرتي، اللذين أعادا تأكيد التزام الحكومة بإجراء الاستفتاء في جنوب السودان في موعده، وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل. ورحب أعضاء المجلس بذلك الالتزام، وأكدوا على الحاجة إلى تسوية المسائل المعلقة. واجتمعت البعثة أيضا بجنوبيين يعيشون في الشمال، وبوالي النيل الأزرق، ونائب والي كردفان.

الأمريكتان

هايتي

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٤٤ (٢٠١٠) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

آسيا

أفغانستان

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٤٣ (٢٠١٠)، الذي قرر فيه جملة أمور من ضمنها تمديد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على النحو المحدد في القرارين ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣) لفترة ١٢ شهرا حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأذن مجلس الأمن للدول الأعضاء المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية القوة.

نيبال

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، بشأن الحالة في نيبال، بما في ذلك أعمال بعثة الأمم المتحدة في نيبال على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٩٣٩ (٢٠١٠).

وجاءت الإحاطة في أعقاب زيارة السيد باسكو إلى نيبال في يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ التي استهدفت تقييم حالة عملية السلام، مع التركيز بوجه خاص على حالة تنفيذ اتفاق النقاط الأربع المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي). وأبلغ المجلس أنه على الرغم من استمرار حالة الجمود السياسي، فقد اتخذت بعض الخطوات الهامة، وتتواصل الجهود من أجل تحقيق الأهداف التي حددها كل من الطرفين لنفسه.

وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، واصل مجلس الأمن النظر في الحالة في نيبال من خلال إجراء مشاورات. وأشار أعضاء المجلس، في بيان صحفي (SC/10062)، إلى التزام الأحزاب السياسية النيبالية بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولاحظوا التطورات الأخيرة في عملية السلام في نيبال، بما في ذلك الجهود المتجددة التي تبذلها اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش

الموحي وإدماجهم وتأهيلهم، وإنشاء أمانتها التي ستمضي قدما في عملية الإدماج والتأهيل. وأكد أعضاء المجلس أيضا على أهمية الاتفاق وعلى تنفيذ خطة عمل واضحة قدمتها اللجنة الخاصة وتضمنت جداول زمنية ونقاطا مرجعية وترتيبات من أجل إدارة أي من المهام المتبقية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال بعد إنهائها. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم لعملية السلام في نيبال، وشددوا على ضرورة مواصلة إحراز تقدم في الأشهر الثلاثة المتبقية من ولاية البعثة وفقا للقرار ١٩٣٩ (٢٠١٠).

تيمور - ليشتي

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. واستمع المجلس إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، أميرة حق.

وأبلغت السيدة حق المجلس بالحالة الأمنية والسياسية المستقرة السائدة في البلد، وكذلك بوضع عدة خطط تهدف إلى وضع تيمور - ليشتي على طريق التنمية الطويلة الأجل، ولا سيما مشروع الخطة الاستراتيجية للتنمية الوطنية. كما أطلعت المجلس على التقدم الذي يحرز فيما يتعلق باستئناف شرطة تيمور - ليشتي الوطنية الاضطلاع بمسؤولياتها. وكذلك ألفت الممثلة الدائمة لتيمور - ليشتي، السفيرة صوفيا ميسكيتا بورغيس، كلمة أمام المجلس وأعربت عن دعمها للبعثة.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالتقدم المحرز، وأكدوا مجددا على الحاجة إلى دعم دولي مستمر بهدف تعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، استمع خلالها إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز - تارانكو.

وشدد السيد فرنانديز - تارانكو على الحاجة إلى التغلب على حالة الجمود الراهنة في المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وضمان أن تمضي المحادثات عند استئنافها بصورة مكثفة وأن تسعى بالتأكيد إلى التوصل إلى حلول للمسائل الأساسية الجوهرية. وأشار إلى أن الطرفين لم يجتمعا منذ ١٥ أيلول/سبتمبر، في أعقاب انتهاء الوقف الاختياري الجزئي للاستيطان من جانب إسرائيل في الضفة الغربية في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وأكد مجددا أنه لا يوجد

بدليل عن تسوية تفاوضية تؤدي إلى وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام. وقال إنه بالرغم من أوجه انعدام اليقين ما يرح برنامج السلطة الفلسطينية لبناء الدولة يحقق تقدماً.

واستمع المجلس أيضاً إلى بيانين أدلى بهما الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين. وأدلى ببيان كل من أعضاء المجلس و ٢٥ متكلماً آخرين. ودعا معظم المتكلمين كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وتقديم ما يلزم من حلول توفيقية للاتفاق على حل قائم على وجود دولتين لتحقيق السلام والأمن الدائمين. وناشد كثير من المتكلمين إسرائيل أن تجدد وقفها الاختياري للنشاط الاستيطاني، ودعوا إلى تجميد فوري لجميع أنشطة الاستيطان. وفيما يتعلق بلبنان، أعرب كثير من المتكلمين عن دعمهم لاستقلال المحكمة الخاصة، وكرروا التأكيد على أهمية وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لبنان

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أثناء مشاورات أجراها المجلس، قدم المبعوث الخاص للأمين العام، تيري رود - لارسن إحاطة بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) على النحو المبين في تقرير الأمين العام نصف السنوي الثاني عشر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2010/538).

المسائل المواضيعية والمسائل العامة

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ونظر في تقارير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/64/866-S/2010/386)، وعن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/966). وأشار الأمين العام في بيانه إلى أن جهود بناء السلام أصبحت أكثر تكاملاً وتماسكاً ومرونة، رغم أنه لا يزال ثمة حاجة إلى إظهار المزيد من النتائج الملموسة والسريعة على أرض الواقع. وقال إنه من المهم أن نتذكر أن التقدم لا يحدث بالسرعة الكافية في نظر الأشخاص الذين عانوا أثناء النزاعات بالرغم من إحراز تقدم كبير. وقال إن كبار قادة الأمم المتحدة يوفدون الآن سريعاً حيثما وقعت حالات أزمات، ولكن لا يزال ثمة حاجة إلى أن تدعمهم أفرقة مدربة ومجهزة جيداً كي يتمكنوا من الاضطلاع بجميع أنواع المسؤوليات منذ بداية نشوب أي حالة. وأشار الأمين العام إلى أن دراسة متعمقة لكيفية تحقيق ذلك تجري حالياً.

وأكد على الحاجة إلى تمويل موثوق به، وتطوير شراكات استراتيجية، وتحقيق الاتساق بين الترتيبات المؤسسية لمختلف جهات الأمم المتحدة، فضلا عن توثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام.

وأشار الأمين العام، لدى عرضه تقريره الجديد عن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/15/354-S/2010/966)، إلى أن التغلب على العقبات التي تعترض سبيل تحقيق قدر أكبر من مشاركة المرأة وتمكينها يتطلب إدماج جهودها في جميع الأنشطة وتوفير التمويل المخصص لاحتياجات المرأة. ودعا إلى اتباع نهج عملي ومرن من خلال تفعيل الأدوات اللازمة في اللحظات المناسبة.

وأكد رئيس لجنة بناء السلام، السفير بيتر فيتغ من ألمانيا، على ضرورة توفير مزيد من الدعم المالي المنسق والمرن والذي يمكن التنبؤ به لبناء السلام. وأكد أيضا على أهمية وجود جدول أعمال لبناء السلام يتسم بقدر أكبر من المراعاة للمنظور الجنساني ويعترف فيه بالنساء بوصفهن ضحايا للتزاع وعناصر تغيير على حد سواء.

وأدى بيان كل من أعضاء المجلس وممثلي ١٤ دولة عضوا ومنظمة واحدة. ورحب معظم المتكلمين بالجهود المتواصلة الرامية إلى تحسين بناء السلام بعد انتهاء التزاع. وأكدوا أيضا على أهمية الملكية الوطنية وبناء القدرات الوطنية وضرورة اتباع نهج شامل ومتكامل وموحد لحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. وجرى التشديد على أن توثيق التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة ولجنة بناء السلام، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، يعد أمرا ضروريا.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2010/20) رحب فيه، بين أمور أخرى، بزيادة تنسيق وتماسك وتكامل جهود بناء السلام، وشجّع على ذلك، بما يشمل إقامة شراكات أقوى بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والبنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، وسائر الشركاء المتعددي الأطراف، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، مع التركيز على تحقيق أثر أكبر ونتائج أعظم على أرض الواقع. وأكد المجلس مجددا على الأهمية الحاسمة لتوفر التمويل في الوقت المناسب وبصورة مرنة ويمكن التنبؤ بها لبناء السلام، وحث الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك من خلال تحديد موارد صندوق بناء السلام والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. وشدد المجلس على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة كاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، بما في ذلك بناء السلام، وأكد في هذا الصدد

أهمية تعزيز تعبئة الموارد من أجل المبادرات التي تلي احتياجات المرأة في بناء السلام، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في سياقات بناء السلام.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٤٧ (٢٠١٠)، الذي رحب فيه، في جملة أمور، بالتقرير الذي قدمه الميسران والمعنون "استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة" (A/64/868-S/2010/393، المرفق)، وطلب إلى جميع الجهات المعنية في الأمم المتحدة القيام، في إطار ولاياتها وعلى النحو اللازم، بتنفيذ التوصيات المقدمة في التقرير، بغرض تحسين فعالية لجنة بناء السلام. ودعا المجلس أيضا إلى إجراء استعراض شامل آخر بعد خمس سنوات وفقا للإجراء المنصوص عليه في الفقرة ٢٧ من القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين نتيجة للأعمال الإرهابية

في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدان أعضاء مجلس الأمن في بيان صحفي (SC/10048)، بأشد العبارات، التفجيرات الإرهابية التي وقعت في أبوجا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وتسببت في سقوط العديد من القتلى والجرحى. وأعربوا عن تعاطفهم العميق وتعازيهم الحارة لضحايا تلك الجريمة البشعة وأسرههم ولشعب وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية. وأكد أعضاء المجلس من جديد، في جملة أمور، ضرورة مكافحة الأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وذلك بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أدان أعضاء مجلس الأمن، في بيان صحفي (SC/10070)، بأشد العبارات، الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر على مركز عمليات الأمم المتحدة في مدينة هرات الغربية، في أفغانستان. ولاحظ أعضاء المجلس أنه بالرغم من عدم الإبلاغ عن سقوط ضحايا بين موظفي الأمم المتحدة، فإن المجلس يعرب عن أسفه البالغ لإصابة عدد من حراس الأمن بجروح. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن دعمهم الثابت لدور الأمم المتحدة في أفغانستان. وأكدوا أيضا على ضرورة تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية المستحقة للشجب ومنظمتها ومموليها ورعاها إلى العدالة، وحثوا جميع الدول، وفقا لالتزاماتها في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على التعاون بصورة فعالة مع السلطات الأفغانية في هذا الصدد.

المرأة والسلام والأمن

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، الذي صادف الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، ترأسها النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير شؤون جماعة شرق أفريقيا في أوغندا، إيريا كاتيغايا. وقال في ملاحظاته الافتتاحية إنه على الرغم من إحراز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل تقدما كبيرا نحو تعزيز مشاركة المرأة في تسوية المنازعات وعمليات السلام وفي مرحلة التعمير بعد انتهاء النزاع، لا تزال هناك حالات تخلف فيها النزاعات أثرا مدمرا على النساء والفتيات. وشدد على ضرورة تجاوز مجرد التأكيد على الالتزام المشترك بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقطع التزامات قوية محددة زمنيا يمكن قياسها، باتخاذ إجراءات.

وأشار الأمين العام، في البيان الذي أدلى به عبر الفيديو، إلى الأنشطة الواسعة النطاق التي جرى الاضطلاع بها من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي حفز عليها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال السنوات العشر الماضية، ولكنه أشار إلى أن العقد شابته أيضا حالات واسعة النطاق من الاغتصاب والاعتداء الجسدي وغير ذلك من انتهاكات حقوق النساء والأطفال وأمنهم المادي أثناء النزاع وبعد انتهائه. وأهاب بالمجلس أن يوافق على المجموعة الشاملة للمؤشرات المحددة في تقريره (S/2010/498) عن المرأة والسلام والأمن، من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وضممان مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها وكالة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ميشيل باشليه، التي قالت إن المجموعة الشاملة للمؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/498) تمثل أداة جديدة عملية للغاية لدعم تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وقالت إن القيادة القوية للمجلس وتصميم الدول الأعضاء ومشاركة المجتمع المدني والتزام الأمم المتحدة ومساعدتها ستكفل بصورة جماعية التنفيذ المتسق للعمل الهام بشأن المرأة والسلام والأمن.

كما استمع المجلس إلى بيان أدلى به وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ألان لوروا، الذي قال إن إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني بدأتا عملية مشتركة لاستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أبرزت الكيفية التي يمكن بها لقيادات بعثات حفظ السلام أن تستخدم مساعيها الحميدة لتيسير مشاركة المرأة في العمليات السياسية. كما أبرز الاستعراض أن تشجيع الشراكات مع النساء في البلدان الخارجة من النزاعات يعزز إلى حد كبير معرفة البيئة التشغيلية وفهمها وبالتالي القدرة على حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي.

وأشار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حميدون على، إلى أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألتان شاملتان وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يستعرض سنويا كيفية تعميم المنظور الجنساني في أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وقال إن العنف ضد المرأة في حالات النزاع وبعد انتهائه يشكل تحديا أمام التنمية والأمن على حد سواء، وأنه لا يؤثر في صحة النساء وأمنهن فحسب، بل يؤثر أيضا في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلداهن.

وقالت ممثلة الفريق الاستشاري للمجتمع المدني لدى الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة والسلام والأمن، ثيلما أووري، إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يوفر خارطة طريق قيمة يجب التقيد بها. وأشارت إلى أن المرأة ما زالت مستبعدة من الكثير من المحافل التي يقرر فيها مصيرها، الأمر الذي تترتب عليه تكاليف باهظة على النساء ومن حيث استدامة السلام أيضا. ورحبت بالمؤشرات المحددة في تقرير الأمين العام (S/2010/498) وبإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأهابت بالمجلس أن يلتزم باتخاذ إجراءات بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن المتصلة بعمله.

وأدلى ببيانات أعضاء المجلس، بمن فيهم وزيرة الخارجية الاتحادية في النمسا؛ ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ ونائبة وزير الخارجية في اليابان؛ و ٧٠ ممثلا عن الدول الأعضاء من بينهم وزيرة التعاون الدولي في كندا؛ ووزيرة تكافؤ الفرص في إيطاليا؛ ووزيرة السياحة والثقافة في غامبيا؛ ووزيرة الشؤون الجنسانية والتنمية في ليبيريا؛ ووزير داخلية فنلندا؛ ووزيرة الدفاع في النرويج؛ ونائبة وزير التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا؛ ووزيرة الدولة للاندماج والمساواة وحقوق الإنسان في أيرلندا؛ ووزير الدولة للشؤون الخارجية في السويد؛ والمدير العام في وزارة خارجية سلوفينيا؛ ورئيسة اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه في المكسيك؛ وعضو في مجلس شيوخ رواندا. كما أدلى ببيانات ممثلون عن منظمات ومراقبين.

ورحب معظم المتكلمين بما أحرز من تقدم خلال العقد الأخير منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحثوا على تكثيف الجهود لتحسين حالة المرأة في الميدان وضمان مزيد من المشاركة منها في أنشطة السلام والأمن. وتعهد العديد من المتكلمين بدعم بلدانهم لتلك الجهود وبنوا خطط العمل الوطنية لتحقيق هذه الغاية. وأكدوا من جديد على ضرورة وضع حد لإفلات مرتكبي العنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع وبعد انتهائه من العقاب.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2010/22) قام فيه بجملة أمور منها أنه رحّب بجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني، بما في ذلك تزايد عدد الدول التي قامت بصياغة أو تنقيح خطط عمل واستراتيجيات وطنية، وشجّع الدول الأعضاء على مواصلة هذا التنفيذ. ورحب المجلس أيضا بالالتزامات الفعلية التي تعهد بها العديد من الدول الأعضاء أثناء المناقشة الوزارية المفتوحة التي أجزيت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، بمضاعفة جهودها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ودعا تلك الدول الأعضاء وأي دول أعضاء أخرى ترغب في ذلك إلى استعراض تنفيذ القرار وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز، حسب الاقتضاء. وأعرب المجلس عن دعمه للمضي قدما، بما في ذلك من قبل هيئات الأمم المتحدة المعنية، بمجموعة المؤشرات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/498) لاستخدامها كإطار أولي لمتابعة تنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حالات النزاع المسلح وبعد انتهائه وفي غير ذلك من الحالات ذات الصلة بتنفيذ ذلك القرار، حسب الاقتضاء، ومراعاة خصوصية كل بلد.

محكمة العدل الدولية

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، في جلسة خاصة، إلى إحاطة قدمها رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي هيساشي أودا، عن أعمال المحكمة.

التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة علنية اعتمد خلالها التقرير السنوي الذي يقدمه إلى الجمعية العامة للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وأعد مقدمة التقرير وفد نيجيريا التي تولت رئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٠، بينما أعدت الأمانة متن التقرير. وقد أشير إلى هذا القرار في مذكرة من رئيس المجلس (S/2010/552).